

# الاتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية

## European Banking Union as a Necessity to Complete Monetary Integration and Prevent Financial Crises

د. نوفل سمايلي

جامعة العربي التبسي – تبسة

Nawfel.smaili@gmail.com

د. فضيلة بوطورة<sup>1</sup>

جامعة العربي التبسي – تبسة

Fadila.boutora@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2018/09/12

تاريخ الاستلام: 2018/07/03

### ملخص:

أظهرت أزمات البنوك والديون السيادية في منطقة الأورو فجوات عميقة في هيكل النظام المالي الأوروبي التي تجعله عرضة لأزمات مستقبلية، وفي نفس الوقت أدى عجز الموازنات العامة المستمر في هذه الدول إلى ارتفاع شديد في الديون السيادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية دفعت بعض الدول الأوروبية إلى تقديم حزم إنقاذ لنظامها المصرفي، الأمر الذي رفع من مستويات الديون السيادية وأدى في النهاية إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية. مما استوجب على صناع القرار في أوروبا ضرورة استكمال بناء التكامل الاقتصادي والنقدي بالوحدة المصرفية منذ نهاية عام 2014 عبر مراحل زمنية متعاقبة إلى غاية عام 2025. وقد أوصت الدراسة على ضرورة التنسيق المصرفي الصارم وتعزيز الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الأوروبي وتوفير الأدوات في مجال المعايير الاحترازية الكلية.

**الكلمات المفتاحية:** البنك المركزي الأوروبي، التكامل النقدي، الاتحاد المصرفي، الأزمات المالية، السياسات الاحترازية الكلية.

**تصنيف JEL:** B22 ، E02 ، E52 ، E58 ، F44 ، G01 ، G21.

### Abstract:

It showed Crises Banks and sovereign debt in the Euro zone deep gaps in the European financial system, which makes it vulnerable to future crises structure, At the same time continuing public budget deficits in these countries has led to a sharp rise in sovereign debt, The Study reached that during the global financial crisis, some European countries were forced to provide rescue of its Banking System Packages, which would raise the sovereign debt levels and ultimately led to the European sovereign debt crisis. Which necessitated the decision-makers in Europe and the need to complete the construction of economic and monetary integration of banking unit since the end of 2014 through the successive stages of the period until 2025. The Study recommended the need for strict Banking coordination, the full independence of the ECB and the provision of necessary tools in the area of macro-prudential standards.

**Key words:** European Central Bank, monetary integration, the Banking Union, Financial Crises , Macro-Prudential Policies

**Classification JEL:** B22, E02, E52, E58, F44, G01, G21.

## مقدمة:

يعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أهم وأبرز التكتلات العالمية وأكثرها تطوراً، فهو يندرج ضمن اتحادات العملة التي لها مزايا لا خلاف عليها، فهي تخفض من تكاليف التبادل الأجنبي وتغطي المعاملات من الأخطار وتُشعل المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج، مما يحفز التجارة والاستثمار والنمو والعمل. ولكن يتعين وجود سلطة نقدية مركزية مستقلة تتمتع بصلاحيات كاملة في مجال الاستقرار المالي والمصرفي، والتي لن تتحقق سواء من خلال الاتحاد المصرفي لتعميق التكامل المالي والاقتصادي في منطقة اليورو وتصحيح أوجه الضعف في بنية النظام وتعزيز صلابة المنطقة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

## 1- الإشكالية

تبرز معالم إشكالية البحث كالتالي:

- ما هو دور الاتحاد المصرفي الأوروبي في تعزيز الاستقرار المالي والوقاية من الأزمات المالية والمصرفية ؟

## 2- أهمية البحث

يكتسي دور البنوك المركزية أهمية كبرى من خلال الدور الهام الذي قد تلعبه في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد. وبناء مصداقية راسخة في مجال السياسة النقدية والإشراف والرقابة المصرفيتين.

## المحور الأول: البنك المركزي الأوروبي

سيتم التعرض إلى نشأة البنك المركزي الأوروبي ثم تناول أهدافه فمهامه.

## أولاً- نشأة البنك المركزي الأوروبي

تُمثل المادة الرابعة من معاهدة ماستريخت شهادة ميلاد البنك المركزي الأوروبي الذي يتمتع بشخصية قانونية مستقلة توفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي الموضوع، ويعمل إلى جانبه مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين، شطره الأول من الناتج الداخلي الخام (PIB) أما الشطر الثاني يُمثل عدد السكان، ودون شك فإن ألمانيا تحتل المرتبة الأولى أما الدول التي خارج نظام الأورو لا تُسدد حصتها من رأس مال البنك المركزي، إلا أنها تدفع قيمة دنيا للمشاركة في تغطية تكاليف تشغيل البنك المركزي.

## ثانياً- أهداف البنك المركزي الأوروبي

تعتبر لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من معاهدة ماستريخت، وتنص المادة الثانية منها على أن " الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بهدف استقرار الأسعار، فإنه يدعم السياسة الاقتصادية العامة للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة... ويعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وفقاً لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد..."; ويتبين من خلال ذلك أن الهدف الأساسي يتمثل في مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، والذي حدده البنك المركزي الأوروبي أنه تضخم يقل عن (2%) في منطقة الأورو بأكملها.<sup>1</sup> إلا أن التداعيات الأخيرة للأزمات المالية والمصرفية المتعاقبة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية منذ سنة 2010 قد عززت أهدافه لتشمل تحقيق الاستقرار المالي في منطقة اليورو.<sup>2</sup>

## المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وفعاليتها بوابة للاتحاد المصرفي

شهدت منطقة الأورو منذ مطلع سنة 2014 استقراراً مالياً ونقدياً ملحوظاً، ويعود الفضل الكبير في تبني البنك المركزي الأوروبي لأدوات سياسة نقدية غير التقليدية، والتي أدت إلى تراجع أوجه الضعف في القطاع المصرفي وساهمت في الاستقرار المالي على المدى القصير، مع دعم واضح وكبير للاقتصاد، هذه الأدوات التي اعتبرت بوابة توسيع صلاحيات المركزي الأوروبي من خلال إنشاء الاتحاد المصرفي.

### أولاً: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

منذ بداية الأزمة المالية، ومعظم البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المتقدمة اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الحديثة والتي تنطوي في ظل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمواجهة المخاطر المتزايدة للأزمات المالية المتعاقبة، والتي يمكن أن نصنفها ضمن ثلاثة مجموعات رغم بعض التداخل المتواجد بينها:

#### 1- أداة أسعار الفائدة المنخفضة جداً والممتدة لفترة طويلة (LOW i)

سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الأزمة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان.. الخ، ويتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يُلاحظ بطء في معدلات النمو الإقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الإقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الإلتعاش الإقتصادي.<sup>3</sup>

وترتكز هذه الأداة من خلال الإلتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة، مع إمكانية إعلانه عن مستوى تضخم مستهدف أعلى من السابق الذي ساد في فترة الأزمة والكساد.<sup>4</sup>

قام المركزي الأوروبي بأكثر من عشرة تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة الرئيسية منذ اندلاع أزمة الـهون العقارية وذلك لمواجهة حالة الركود والانكماش الإقتصادي، إلا أنه منذ تولي السيد ماريو دراغي مهام المحافظ في نوفمبر 2011، فإن تكاليف الإقتراض تم خفضها أربعة مرات لتستقر تحت مستوى (1%) منذ 11 جويلية 2012 أين سجلت معدل (0.75%) وقبل نهاية سنة 2013 بلغت مستوى قياسي آخر عند معدل (0.25%)، وقد كانت الضغوط قد تزايدت على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة بعدما أظهرت بيانات أولية صدرت من قبل مكتب الإحصاء الأوروبي في صيف 2013، أن معدل التضخم السنوي في منطقة الأورو قد انخفض لأدنى مستوياته منذ ثلاثة أعوام ليصل عند مستوى (1.2%)، في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة في المنطقة إلى مستوى قياسي جديد بلغ (12.1%).<sup>5</sup> ليشهد مع منتصف سنة 2014 مستوى جد منخفض عند (0.15%) ليستقر في الأخير عند (0.05%).<sup>6</sup>

#### 2- أدوات التسهيل الكمي (Quantitative Easing)

يُمثل التسهيل الكمي سياسة لتنشيط الإقتصاد عندما تصبح أدوات السياسة النقدية النمطية غير فعالة، وتمثل في الحقيقة آخر أسلحة البنك المركزي بعد أن دفع بأسعار الفائدة نحو الصفر، ومنعاً للوقوع في مصيدة السيولة. ويقصد بالتسهيل الكمي إجراءات السياسة النقدية المتخذة لاستعادة الثقة في الأسواق المالية، بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية التي تحتفظ بها الشركات والبنوك أو

المستثمرين وحتى ولو كانت تلك السندات لدولة في حالة عجز مالي، وذلك لخفض تكلفة الاقتراض للدول المتعثرة أو بالأحرى خفض العائد على السندات.<sup>7</sup>

## 2-1- برنامج شراء الأصول " السندات السيادية " (SMP)

تم الإعلان عنه يوم 10 مايو 2010 بعد سلسلة أحداث هامة بدأت من اليونان التي تأثرت بشدة من جراء حدوث أزمة السيولة من جراء انهيار بنك ليمان براذرز في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر من سنة 2008 وأدى ذلك إلى ارتفاع العائد على السندات السيادية الأوروبية وبالتبعية على سندات اليونان الحكومية، هذا بجانب ضعف الارتباط بين العائد على السندات الأوروبية ومثيلتها اليونانية بعد أن كانت هذه الأخيرة تتبعها لسنوات، أي أصبحت السندات اليونانية تسير في اتجاه منفصل عن مثيلتها الأوروبية. وهذا تدخل من قبل البنك المركزي في الأسواق لاحتواء وتهدئة المخاوف في الأسواق وخفض تكلفة الاقتراض.

## 2-2- التعاملات النقدية المباشرة (OMT)

وهو عبارة عن برنامج لشراء السندات السيادية من دول منطقة اليورو في السوق الثانوية وبدون قيود لخفض تكلفة الاقتراض على السندات السيادية في السوق الثانوية، ويستهدف البرنامج شراء السندات ذات أجل (استحقاق) من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وكذا السندات طويلة الأجل التي بقي من عمرها ثلاث سنوات فأقل، في حين أقر البنك المركزي بعمليات شراء غير محدودة للسندات. كما أنه هو الوحيد صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة البرنامج وقيمة الشراء وتبعية السندات لدولة ما والحق في إلغاء عملية الشراء ووقف أو تعليق البرنامج.

حتى يتم تفعيل البرنامج يجب على الدولة التي تحتاج إلى ذلك البرنامج أن تتقدم بشكل رسمي بطلب المساعدة من "صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)/ صندوق آلية الاستقرار المالي الأوروبي (ESM)" وبعد أن تحصل على الموافقة يقوم البنك الأوروبي بتفعيل البرنامج و شراء سندات تلك الدولة، ويشترط أن تخضع الدولة لإصلاحات مالية جادة (خفض الدين العام و عجز الموازنة) وأن تلتزم بتلك الإصلاحات وفي حالة التقاعس يَحَقُّ للبنك إيقاف البرنامج على الفور. ويمكن حصر أهم إجراءات البرنامج فيما يلي:<sup>8</sup>

- تتم العمليات على مستوى السوق الثانوية، حيث يرفض البنك المركزي الأوروبي التدخل عبر السوق الأولية، على عكس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا اللذان يرفضان القيام بوظيفة الملاذ الأخير للإقراض،

- عمليات شراء السندات السيادية يتم تعقيمها كلياً و بالتالي لا تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية،

- تخفيض الشروط على الضمانات المطلوبة للاستفادة من التسهيلات، فقد تم إلغاء التصنيف الائتماني الأدنى المطلوب على السندات السيادية الأوروبية،

- احترام قواعد الشفافية لجميع أرصدة العمليات النقدية على السندات وقيمتها يتم نشرها أسبوعياً، أما المدة المتوسطة لأرصدة السندات والعمليات النقدية على السندات يتم نشرها شهرياً.

## 3- التسهيل النوعي (الإئتماني) (Qualitatif-Credit - Easing)

التسهيل النوعي له تأثير آخر على ميزانية البنك المركزي ذو طابع نوعي، ويرتكز على تغيير تركيبة أصول ميزانيته دون الضرورة لرفعها، هذه السياسة قد تؤدي في النهاية إلى زيادة في الميزانية إذا لم يتم تعقيم عمليات الشراء من خلال بيع أصول أخرى، ومع ذلك، فإن الهدف من ذلك ليس زيادة كمية الإحتياطيات الإضافية للخصوم بل تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.<sup>9</sup>

ويركز نهج تسهيل الائتمان على مزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات، ويشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية، ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية)، للوصول إلى السقف المحدد لمعدل الفائدة المحدد.<sup>10</sup>

ويرتكز التسهيل النوعي على المبادئ الآتية:<sup>11</sup>

- الهدف من الأداة هو تحسين إجمالي الظروف المالية لدعم الطلب الكلي وتحقيق معدل التضخم المستهدف،
- ضرورة تطبيق التدبير بصفة شاملة ومحيدة،
- على البنك المركزي تقصي الحذر، من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالميزانية وضمان الخروج من الإستراتيجية بالطريقة والوقت المناسبين.

### 3-1- التسهيل الائتماني المباشر (Direct Credit Easing)

ويتم عندما يتدخل البنك المركزي مباشرة في أسواق الائتمان بشراء سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة بـهونات عقارية في ظل معدلات الفائدة المنخفضة جداً، إلى جانب تخفيف شروط التمويل ومعالجة الإختلالات الوظيفية في تلك الأسواق بصفته وسيطاً، وتشجيع البنوك على رفع قروضها اتجاه القطاع الخاص.<sup>12</sup>

### 3-2- التسهيل الائتماني غير المباشر (Indirect Credit Easing)

يُحاول البنك المركزي توفير السيولة طويلة الأجل للبنوك مع إمكانية تقليل شروط الإقتراض لتعزيز الائتمان المصرفي، كما يمكن أن يجعل المؤسسات المالية تعتمد على البنك المركزي على المدى الطويل من حيث التمويل، تأخير آجال الاستحقاق، توفير حوافز التخصيص الائتماني... الخ، فيقوم البنك المركزي بمنح القروض لفئات مُستهدفة مقابل سندات قصيرة الأجل (أوراق تجارية)، أو سندات متوسطة الأجل (أوراق مالية مدعومة بأصول) أو أخرى طويلة الأجل (سندات حكومية).<sup>13</sup>

ويمكن تعزيز الجانب غير التقليدي لهذه الأداة عن طريق تعديل وتوسيع حجم الضمانات المطلوبة للاستفادة من التسهيلات، مما يسمح لبعض مكونات السوق النقدية أن تصبح أعلى سيولة، إضافة إلى شراء سندات رديئة وإخراجها من ميزانية البنوك وعزلها في ميزانية البنك المركزي، فالتسهيل الائتماني ما هو إلا تحول في تكوين أصول البنك المركزي نحو الأصول الأقل سيولة والأعلى مخاطرة.<sup>14</sup>

تتمثل عمليات التسهيل الائتماني غير المباشر للبنك المركزي الأوروبي أساساً في عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO) التي تتماثل إلى حد كبير مع أداة عمليات إعادة التمويل الرئيسية حيث يعملان بنفس الآلية، أما الجديد فهو درجة استحقاق العرض، حيث انتقل من 6 أشهر إلى سنة كاملة ثم إلى 3 سنوات، أما قائمة الضمانات المقبولة فقد اتسعت وشملت أصول أعلى مخاطرة، كما أن عمليتي 2011 و2012 امتدا لفترة 3 سنوات بمعدل فائدة ثابت وبكمية غير محدودة، قابلة للسداد المسبق من قبل البنوك خلال سنة، كل ذلك جعلها أداة غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي الأوروبي.<sup>15</sup>

وبالمقابل تختلف هذه العملية عن التسهيل الائتماني الذي يستخدمه الإحتياطي الفيدرالي، بنك اليابان، أو حتى بنك إنجلترا، فالبنك المركزي الأوروبي لا يتدخل مباشرة لشراء السندات في السوق الأولية، ولا يتدخل أيضا في السوق الثانوية للسندات، لكن العملية تحقق نفس الغرض بطريقة غير مباشرة لتقليص الضغوط على أسعار السندات مما يجعل العوائد تتراجع لتتخفف تكاليف الإقراض في أوروبا.<sup>16</sup>

## ثانيا- فاعلية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية

تبرز فاعليتها من خلال دور مختلف هذه الأدوات المستخدمة في الحد من آثار الأزمة:

### 1- أسعار الفائدة المنخفضة

إن تخفيض أسعار الفائدة لدى البنك المركزي الأوروبي يؤدي إلى تخفيض تكلفة اقتراض البنوك التجارية وبالتالي فإن أسعار الفائدة لهذه الأخيرة سوف تنخفض بشكل تلقائي، في حدود مقارنة لسعر فائدة البنك المركزي وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض تكلفة المشاريع التي تعتمد في تمويلها على القروض المصرفية، فأصبحت المشاريع الاستثمارية ذات جدوى مالية أكبر مما حفز على زيادة الاستثمار سواء المباشر أو غير المباشر مما سيحرك عجلة الإقتصاد ويقلل مستوى البطالة.

### 2- التسهيل الكمي

وقد تم الإعلان عن هذه الأداة من قبل البنك المركزي الأوروبي في 10 ماي 2010 من خلال شراء الأصول "السندات السيادية" بعد سلسلة أحداث هامة بدأت من اليونان التي تأثرت بشدة من جراء حدوث أزمة سيولة مما أدى إلى ارتفاع العائد على سنداتها مقارنة بمثيلاتها الأوروبية، إلا أن تطبيق هذه الأداة بقي محدود مقارنة بباقي الدول المقدمة، فقيمة مشتريات الإحتياطي الفيدرالي في إطار التسهيل الكمي بلغت حوالي 2000 مليار دولار أي حوالي (14%) من الناتج المحلي، أما في إنجلترا فالوضع لا يختلف كثيراً، فقط اشترى بنك إنجلترا ما قيمته 200 مليار جنيه إسترليني وهو ما يمثل (13%) من الناتج الداخلي الخام.<sup>17</sup>

### 3- برنامج شراء الأصول

وفي أوج الأزمة اليونانية تم شراء 56 مليار أورو من السندات الحكومية اليونانية من قبل البنك المركزي الأوروبي، لتستقر قيمة مشتريات البرنامج 74 مليار أورو بنهاية سنة 2011، ليبلغ في جوان 2012 ما قيمته 217 مليار أورو بعد عمليات شراء السندات السيادية لكل من إيطاليا وإسبانيا، ليعلن فيما بعد محافظ البنك المركزي في السادس من سبتمبر 2012 عن وقف البرنامج نهائياً، أما السيولة الناتجة عن البرنامج فقط تم استيعابها من خلال أداة استرجاع السيولة على ياب.<sup>18</sup>

### 4- التسهيل الائتماني المباشر

يمكن أن يُحدث تشوهات في الأسعار وأداء السوق، إذا ما أصبح البنك المركزي المشتري المهيمن في الأسواق التي يتدخل فيها، وقد تزداد هذه الآثار السلبية خطورة مع ارتفاع التوقعات عن قرب خروج وشيك للبنك المركزي من سوق الإئتمان، وهو ما يؤدي في ظروف معينة إلى تقلبات عنيفة في الأسعار، وتضرر البنوك التي تحوز على كميات كبيرة من الأوراق المالية المتداولة في تلك السوق.<sup>19</sup>

## 5- عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل

يمكنها تقديم حزم مساعدات وقروض تصل إلى 500 مليار أورو للبنوك التي تفتقد للسيولة والتي لا تستطيع أن تستدين من سوق ما بين البنوك، فالبنك المركزي الأوروبي قام بعمليتين منذ إطلاق الأداة، أولهما في 21 ديسمبر 2011 أطلق عليها LTR01 لمدة 1134 يوماً ثانيهما LTR02 فكانت في 29 فيفري 2012 لمدة 1092 يوماً بتخصيص 529 مليار أورو لمصلحة 800 بنكاً أوروبياً. وبذلك ضخ البنك المركزي أكثر من 1000 مليار أورو كسيولة في النظام المالي الأوروبي لتخفيف حالة الشك حول عمل سوق ما بين البنوك وعودة الثقة لدى المستثمرين، وهو ما أدى في مارس 2012 إلى الإنخفاض الكبير على العائد للسندات السيادية للدول الهامشية في منطقة الأورو، كما أن البنوك استطاعت منذ سنة 2012 القيام بالتمويل طويل الأجل.<sup>20</sup>

قدمت الأدوات المستحدثة للبنك المركزي الأوروبي العديد من المزايا الايجابية لتجاوز الأزمة، هذه البرامج جزء من حل الأزمة أو عامل مُساعد فقط وليس هو الحل الكامل للأزمة التي بلغ عمرها أكثر من خمس سنوات حتى سنة 2015. لكن الحل الحقيقي يكمن في إعطاء المزيد من الصلاحيات الإشرافية للبنك المركزي الأوروبي كخطوة ايجابية نحو التكامل الاقتصادي من خلال اتحاد مصرفي.

### المحور الثالث: الاتحاد المصرفي وتعميق التكامل المالي والمصرفي

يؤدي تعميق التكامل المالي والمصرفي في منطقة الأورو إلى تصحيح أوجه الضعف في بنیان النظام وتعزيز صلابة المنطقة في مواجهة الأزمات المستقبلية وإضفاء مصداقية طويلة الأجل على التدابير المعتمدة بالفعل لمواجهة الأزمات، والاتحاد المصرفي جزء أساسي في هذه العملية، كما أن إنشاء آلية رقابية موحدة يشكل خطوة مهمة نحو منهج مشترك لتحقيق نظام مصرفي سليم. كما يشكل تعزيز الحوكمة شرطاً أساسياً لتحسين اقتسام المخاطر المالية قبل تحققها. ويمكن توضيح ما سبق كما يلي:<sup>21</sup>

#### أولاً- مفهوم الاتحاد المصرفي

في 29 جوان 2012، أعطى قادة دول منطقة اليورو الضوء الأخضر لإنشاء ما أصبح يعرف عالمياً بالاتحاد المصرفي الأوروبي، أو لتحويل السياسة المصرفية من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي، وتمثل الخطوة الأولى في تحويل البنك المركزي الأوروبي مهمة المراقب الجديد لمعظم النظام المصرفي الأوروبي، فيتسنى مع نهاية 2014 وأوائل 2015 تحقيق الهدف المعلن بمعالجة مظاهر الهشاشة التي تشوب النظام المصرفي الأوروبي منذ وقت طويل، ولكن الاتحاد المصرفي لن يتوقف عند ذلك الحد، وسوف تستدعي انعكاساته الهيكلية إلى ما هو أبعد بكثير من التحول إلى الرقابة المركزية.

إن فكرة الاتحاد المصرفي ترجمت إلى الواقع في أقل من سنتين، بسعي الاتحاد إلى استكمال الوحدة النقدية والاقتصادية، وكانت الخيارات قليلة أمام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، نظراً لضخامة أرصدة الدين الخاص التي كان معظمها مقوماً بالعملة الأجنبية، في غياب هيئة إشرافية مركزية كمقرض الملاذ الأخير، مما جعل 13 دولة من المنطقة النقدية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي.

حدد تشريع الاتحاد الأوروبي المعني بإنشاء إطار متكامل للرقابة المصرفية، وهو ما أصبح سارياً بالفعل في سنة 2014، أن تنقل إلى البنك المركزي الأوروبي في نوفمبر 2014 السلطة الرقابية على معظم النظام المصرفي في منطقة الأورو، وينص التشريع في نفس الوقت على أن يجري البنك المركزي الأوروبي تقييماً شاملاً لهذه البنوك، وهي عملية بدأت في سنة 2013 وعرفت بعملية "استعراض جودة الأصول"، وتتضمن إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييماً رقابياً للمخاطر واختبارات للقدرة على تحمل الضغوط تُجرى على مستوى الاتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية.

وقد خضع 128 مجموعة مصرفية في 26 أكتوبر 2014 لاختبارات التحمل من قبل البنك المركزي الأوروبي، وتعتبر أكبر اختبار للسلامة المصرفية على المستوى العالم حيث شمل حوالي (85%) من أصول البنوك لمنطقة اليورو ما يعادل حوالي 26 ألف مليار أورو والتي خضعت للفحص قبل الخضوع للإشراف الموحد. وقد كانت نتائج جد إيجابية على المستوى الكلي الأوروبي حيث فشلت فقط 25 مصرفاً، إلا أن النتائج كانت جد وخيمة على مستوى بعض الدول على غرار إيطاليا التي فشلت على مستواها تسعة بنوك، ثم اليونان وقبرص بثلاثة بنوك، وقد كانت أقل خطورة على بعض الدول الأخرى كبلجيكا وأستونيا التي فشلت فيهما بنكين، أما ألمانيا، فرنسا، إيرلندا، وإسبانيا كان الفشل بنك واحد فقط.<sup>22</sup>

ومن سمات عملية الاختبار أنها طموحة ولا تخلو من المخاطر كما أنها غير مسبقة، فالبنك المركزي الأوروبي لا يملك إلا خبرة سابقة محدودة في الرقابة على البنوك، ولكنه خصص موارد كبيرة لهذه المهمة، وهو يدرك أن مصداقيته على المحك كهيئة رقابية في المستقبل، وستمد نتائجها إلى الحكومات التي سيكون عليها إعادة رسمية وهيكل البنوك التي يقدرها التقييم ضعيفة، وهو ما سيؤدي إلى حالة من الارتباك المالي والسياسي لكل دولة، خاصة أن التضامن في توزيع المخاطر سيكون غائباً على المستوى الأوروبي في الظروف العادية.

## ثانياً- دعائم الاتحاد المصرفي

يعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة للمنطقة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى أزمات الديون السيادية، فالاتحاد المصرفي يمكنه تقويض المشاكل الأساسية التي عرقلت الاتحاد النقدي وأدخلته في أزمات متعاقبة، والتي تمثلت في غياب وظيفة مقرض الملاذ الأخير، فقدان آلية صلبة للتعاون والتنسيق والرقابة ما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى صعوبة وضع إستراتيجية الخروج من الأزمة،<sup>23</sup> ومن أجل تجاوز كل ذلك، فقد اعتمد الاتحاد المصرفي على ثلاثة دعائم أساسية كما يلي:<sup>24</sup>

### 1- آلية الإشراف والرقابة الموحدة

إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة للإشراف والرقابة يشكل خطوة نحو منح مشترك لتحقيق نظام مصرفي سليم، وقد تم منح البنك المركزي الأوروبي السلطة الكاملة لوضع تشريعات مباشرة تحكم عمل 150 من أكبر البنوك في منطقة اليورو، مع إمكانية التدخل في البنوك الأصغر حجماً عند حدوث الأزمات، وهناك حاجة إلى منح المزيد من السلطات للبنك المركزي على كافة البنوك وتوفير الموارد المالية له حتى يتمكن من التدخل لإنقاذ البنوك المتعثرة. وتجدر الإشارة أن آلية الإشراف والرقابة الموحدة بدأ اعتمادها بشكل شامل في سنة 2016.

يتضمن الاتفاق التأكيد على إشراف البنك المركزي الأوروبي على تحريك العملية برمتها، وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد ما إذا كان البنك على حافة الإفلاس وبالتالي لن تتحمل المالية العامة ثمن أخطاء البنوك أو مواجهتها لأزمات مالية ومصرفية معلنة بذلك نهاية عهد حزم المساعدات الضخمة، ليقوم المركزي الأوروبي بوظيفة مقرض الملاذ الأخير، وتدنية المخاطر النظامية المهددة لبنوك الاتحاد المصرفي، وتقليص تكاليف مواجهة الأزمات المصرفية، ويعهد له اختصاص التدخل على عدة مستويات أهمها:

- ترخيص المؤسسات الائتمانية وتقييم المشاركين المؤهلين من البنوك،

- ضمان تنفيذ اللوائح الاحترازية الجزئية المرتبطة ببازل 3 من قبل كل بنك، بما في ذلك الامتثال للمتطلبات الدنيا للأموال الخاصة، نسب الرفع المالي والسيولة،

- فرض إجراءات تصحيحية لمعالجة المشاكل المكتشفة، كتكوين وسائد الأموال الخاصة أو تدايير التدخل المبكر.

## 2- الآلية الموحدة لفض الأزمات المصرفية

يحاول الاتحاد المصرفي توفير إطار تشريعي موحد يحدد بوضوح القواعد والإجراءات الفعالة لإدارة وفض الأزمات المصرفية، فسرعة التدخل والمصدقية ضروريتان لمواجهة الأزمات المصرفية، فالآلية تقوم على تقليص البنوك الفاشلة في أوروبا بوضع آلية قرار موحدة وصندوق واحد لدعم البنوك التي تواجه مشاكل سيولة، وإعادة هيكلة البنوك وتصفية البنوك الخاسرة.

وقد أقرت الدول الأعضاء خريطة عمل موحدة حول توحيد القرارات الوطنية بشأن إعادة هيكلة البنوك، كما حددت مجموعة من الأدوات لمعالجة الأزمات المصرفية المحتملة في ثلاث مراحل هي، الإعداد، الوقاية، والتدخل المبكر، علاوة على ذلك أنشأت منطقة الأورو بالفعل صندوق للإنقاذ، وهو آلية الاستقرار المالي الأوروبي بقيمة 500 مليار أورو، حيث خصصت 60 مليار منها لإعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك ابتداء من نهاية سنة 2014.

## 3- الصندوق الأوروبي لضمان الودائع

أعلنت المفوضية الأوروبية في سنة 2010 بتواجد أربعون نظاما مختلفا لتأمين الودائع للدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لكن مع انطلاق سنة 2015 في ظل الاتحاد المصرفي، لا بد من توحيد نظام وحيد لضمان الودائع المصرفية، يغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر، ولتخفيف مخاطر الدعم المصرفي خاصة في ظل الأزمات النظامية، فقد تم وضع سقف 100.000 أورو لكل مودع في حالة فشل بنك.

والجدير بالذكر أنه في جميع دول الاتحاد الأوروبي، حدث تحول مفاجئ فيما كان يعتقد سابقا بأن البنوك لا ينبغي السماح بإخفائها أبدا، وهو التعهد الواضح الذي أعلنه القادة الأوروبيون في منتصف أكتوبر 2008، وحتى أوائل 2012، كانت الإجراءات الحكومية توفر الحماية من أي خسائر حتى لصغار دائي البنوك الفاشلة في كل دول الاتحاد، مهما كان البنك صغيرا، لكن اتضح بشكل متزايد أن حماية جميع الدائنين تُهدد الموازنات العمومية الحكومية، وأنها غير قابلة للاستمرار من الناحية السياسية، وفي أوائل جوان 2012 سنت المفوضية تشريع يقوم على مبدأ تحميل الدائنين للخسائر قبل النظر في أي عمليات إنقاذ يمولها دافعوا الضرائب، كما تفرض خسائر على صغار الدائنين كشرط ضروري لتقديم مساعدات من الدولة إلى البنوك، وهو ما حدث في إسبانيا خلال سنة 2012، ثم أصبح قاعدة واجبة التطبيق بشكل عام في أوت 2013.<sup>25</sup>

## خلاصة:

## أولاً- الاستنتاجات

تشير البيانات إلى أن الركود الممتد في منطقة الأورو قد انتهى بالفعل، إلا أن النمو يتوقع أن يكون ضعيفا خاصة في الدول الهامشية خلال سنة 2018، وتقدم فرصة ضعيفة لانخفاض البطالة، إلا أنه من السابق لأوانه القول بأن أزمة الديون قد انتهت، وتبين أن اليونان احتاجت لعملية إنقاذ ثالثة للفترة (2015-2016)، إضافة إلى غموض حول وضعية أيرلندا والبرتغال، كما تظل البيئة السياسية تحت الضغط في إيطاليا وإسبانيا، وتكافح منطقة الأورو ككل من أجل أن تظل على المسار المحدد بالنسبة لطلبات التقشف، إضافة إلى الاستفتاء الشعبي الذي حدد خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي وهو ما أعتبر تهديدا خطيرا للوحدة.

أهم القرارات التي المتخذة من قبل المسؤولين في منطقة اليورو وهي إعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الأوروبي وذلك بالإشراف على بنوك منطقة اليورو، و يشمل ذلك البنوك التي تبلغ قيمة الأصول لديها أكثر من 30 مليار أورو أو قيمة الأصول تتخطى نحو (20%) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي ينتمي إليها البنك في عام 2013. وهذه مجرد خطوة تمهد الطريق نحو توسع البنك في الإشراف على نحو 6 آلاف بنك لتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال اتحاد مصرفي.

## ثانياً- التوصيات

على أساس النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا بعض التوصيات التي نراها مناسبة وتتماشى ومضمون المقال ومفادها الوحدة الكاملة أو التفكك الكامل:

- يبقى أداء البنك المركزي الأوروبي محدودا رغم فعاليته على المدى القصير والمتوسط، في ظل غياب سلطة مالية وسياسية مركزية، فالواقع والتجربة أكدا أن الإتحاد النقدي لا يمكنه الاستمرار دون اتحاد سياسي ومالي وكذا مصرفي.

- التأكيد على خطوات التنسيق المصرفي بكل صرامة وتعزيز الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الأوروبي وتوفير الأدوات الضرورية في مجال المعايير الاحترازية الكلية على مستوى المنطقة النقدية لتحقيق استقرار مالي مستديم، وتوقيع السلامة المصرفية الحقيقية.

## الإحالات والمرجع:

- <sup>1</sup> - كلاس كنوت وآخرون، " تحديات السياسات التي تواجه منطقة اليورو "، *مجلة التمويل والتنمية*، صندوق النقد الدولي، المجلد 35، العدد 04، ديسمبر 1998، ص: 04.
- <sup>2</sup> - European Central Bank (ECB), **Financial Stability Review**, Gemany, 14 November 2014, pp: 82-84.
- <sup>3</sup> - إنخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة يمكن أن يعيد المخاطر المالية إلى الارتفاع، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 11 أبريل 2013، على الرابط التشعبي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2013/01/pdf/c3.pdf>.
- <sup>4</sup> - T- Lto, « Zero Interest Rate Policy (ZIRP) and Quantitative Easing (QE) », **Macroeconomic Stability and Financial Regulation: Key Issues for G20**, edited by: Xavier Freixas and Richard Portes, 02 March 2009, pp: 67-74.
- <sup>5</sup> - European Central Bank (ECB), **Monthly Bulletin**, August 2013, p: 72.
- <sup>6</sup> - البنك المركزي الأوروبي على الرابط: <http://www.ecb.europa.eu/stats/monetary/rates/html/index.en.html>
- <sup>7</sup> - W- Choukairy et N- Ibenrissoul, « La Stratégie d'Assouplissement Quantitatif des Banques Centrales face a la Crise: cas de la BCE et la FED », **International Journal of Innovation and Applied Studies**, Volume 02, N°03, Mars 2013, pp: 217-224.
- <sup>8</sup> - Banque Centrale Européenne (BCE), « Caractéristiques techniques des opérations monétaires sur titres », **Communiqué de Presse**, 06 Septembre 2012, pp: 1-3.
- <sup>9</sup> - G -L'œillet et N- Roudaut, **L'Indépendance des Banques Centrales a-t-elle limité le recours aux politiques monétaires non-conventionnelles lors de la crise économique ?**, Université de Bretagne Sud – IREA, La France, 2011, pp: 06-08.
- <sup>10</sup> - R. E.A - Farmer, « **Qualitative Easing: How it Works and Why it Matters** », Los Angeles, 25 September 2012, pp: 06-07.
- <sup>11</sup> - M- Carney (Gouverneur de la Banque du Canada), **Rapport sur la politique monétaire**, Banque du Canada, 23 Avril 2009, p: 02.
- <sup>12</sup> - S - Kozicki et L- Suchanek, « l'Expérience internationale du recours a une mesure de politique monétaire non tradition-nelle: L'Achat d'actifs par les Banques Centrales », **Revue de la Banque du Canada**, Printemps 2011, pp: 13-15.
- <sup>13</sup> - International Monetary Fund (IMF), **Global financial Stability Report –Old Risks, New Challenges**, World Economic And Financial Surveys, April 2013, pp: 95-98.
- <sup>14</sup> - **Ibid**, pp: 96-97.
- <sup>15</sup> - La Fédération Bancaire Française, **Les Opérations de financement a long terme de la Banque Centrale Européenne**, 15 Mai 2012, sur le cite : <http://www.fbf.fr>.
- <sup>16</sup> - T- Linzert and All, «The Longer Term Refinancing Operations of The ECB », **Working Paper Series**, N°359, May 2004, p: 16.
- <sup>17</sup> - D - Scammell, « La dette Souveraine Européenne », **Revue Schroders**, Janvier 2011, pp: 06-08.
- <sup>18</sup> - E- Jeffers, « Sur la BCE et son nouveau programme OMT (Out right Monetary Transactions) », **Les économistes**, Atterres, Octobre 2012, p: 02.
- <sup>19</sup> - V - Klyuev and All, « **Unconventional choices for Unconventional Times: Credit and Quantitative Easing in Advanced Economies** », IMF, 4 November 2009, pp: 07-17.
- <sup>20</sup> - International Monetary Fund (IMF), **Global Financial Stability Report**, **Op-cit**, pp: 100-119.
- <sup>21</sup> - نيكولا فيرون، " تحولات جذرية "، *مجلة التمويل والتنمية*، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 01، مارس 2014، ص: 17-19.
- <sup>22</sup> - European Banking Authority, Results of 2014 EU-Wide Stress Test, **Repport**, 26 October 2014, p:40.
- <sup>23</sup> - M- Avaro et H- Sterdyniak, « L'Union Bancaire: Une Solution a La Crise de L'Euro », **Observatoire Français des Conjonctures économique**, 04 Juillet 2012, p: 06.
- <sup>24</sup> -M- Dai et S- Safati, « L'Union Bancaire Européenne permet-elle de sauver L'Euro? », **Bulletin de L'Observatoire des politiques économiques en Europe**, N°27, Issue 03, Hiver 2012, pp: 08-12.

\* - في 06 جوان 2012 تم اعتماد مقترحات ميشال بارنيه (**Michel Barnier**) حول إعداد خريطة موحدة لحل الأزمات المصرفية من خلال ثلاثة عناصر، فالعنصر الأول يركز على تحسين الوقاية بوضع إستراتيجية لمواجهة الأزمة في حالة الوقوع، أما العنصر الثاني يمنح السلطات المصرفية الأوروبية سلطة التدخل لوضع خطط التعافي وتغيير مسيري البنك في حالة عدم احترام متطلبات الأموال الخاصة، وأخيرا في حالة فشل بنك معين يمكن للسلطات العمومية الوطنية فرض الرقابة عليه.

<sup>25</sup> - نيكولا فيرون، " تحولات جذرية "، مرجع سابق، ص: 18.